



# سلسلة أوراق تعريفية: المدافعات عن حقوق الإنسان

الفصل الثالث: العاملات (قطاع الصناعة - قطاع الزراعة)

نظرة للدراستات النسوية

يونيو ٢٠١٢



**| عن نظر للدراسات النسوية**

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحورها، وتعمل المجموعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع.

**| بيانات الاتصال**

٤٤ شارع طلعت حرب، وسط القاهرة، القاهرة، مصر، الدور السادس.

تليفون/فاكس: +٢٠٢٢٥٧٧٢٤٩١

info@nazra.org

www.nazra.org

**| فريق العمل**

قامت بكتابة سلسلة الأوراق التعريفية ماسة أمير، الباحثة في برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، وقامت يارا سلام، مديرة البرنامج، بالمراجعة والتحرير، وقام مهند حسن بالمراجعة اللغوية.

**| شكر:** توجة نظرة للدراسات النسوية شكرا خاصا لفاطمة سراج، الباحثة بمؤسسة حرية الفكر والتعبير؛ ماهينور المصري، من مركز الدراسات الاشتراكية؛ ودكتور علاء غنام، مدير برنامج الحق في الصحة بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. ويتوجه برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان بشكر خاص لجميع النساء اللواتي أدلين بشهادتهن لكتابة هذه السلسلة، فنضالهن وشجاعتهن هو ما يلهمنا للاستمرار بعملنا هذا ويؤكد أن نضال النساء في المجال العام هو شئ يجب على الجميع الاعتراف به.

**| الملكية الفكرية**

الدليل منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - غير الأغراض الربحية الإصدار ٣.٠ - يونيو ٢٠١٢.

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0>



برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان

نظرة للدراسات النسوية

يونيو ٢٠١٢

www.nazra.org

## سلسلة أوراق تعريفية: المدافعات عن حقوق الإنسان

٤	.....	مقدمة: من هن المدافعات عن حقوق الإنسان؟
٦	.....	الفصل الثالث: العاملات
٦	.....	١. قطاع الصناعة
١١	.....	٢. قطاع الزراعة

## مقدمة: من هن المدافعات عن حقوق الإنسان؟

جميع الذين ينشطون في الدفاع عن حقوق المرأة الذين يستهدفون بسبب ما يقومون به. " ولا يعني مفهوم المدافعات عن حقوق الإنسان كونهن فئة منفصلة، لأن الانتهاكات التي يواجهنها تتشابه مع ما يواجهه زملائهن من الرجال، مع فارق كونهن نساء وبالتالي يواجهن صعوبات وتحديات متعلقة بالنوع الاجتماعي لأنهن يصطدمن بالسلطة الأبوية، وعلاقات القوة التي تحكم مجتمعاتهن.<sup>٤</sup> ولذلك يشمل التعريف، المدافعين عن حقوق النساء من الرجال. وتعمل النساء على تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بنفس القدر مثل زملائهن من الرجال ولكن يواجهن في بعض الأحيان عنفاً أو تهديداً ذا طبيعة جنسية لكونهن نساء، وقد يواجهن اعتداءات سواء لفظية أو بدنية ذات طبيعة جنسية مثل التحرش أو الاعتداء الجنسي وقد توجه لهن الاتهامات فقط بسبب نوعهن الاجتماعي.

وهناك تاريخ طويل من الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الناشطات في العمل العام في مصر، والتي تم توثيقها في تقرير "استمرار الانتهاكات: سياسة الجيش تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان"<sup>٥</sup> الصادر عن نظرة للدراسات النسوية. ووفقاً لهذا التقرير فإن الانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات تعكس سياسة مستمرة للدولة تم اتباعها تحت حكم نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك ولا تزال تتبع تحت حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري). وتحدث الانتهاكات ضمن سياق عدم الاعتراف بعمل ومجهود المدافعات عن حقوق الإنسان، وعدم الاعتراف بالانتهاكات التي تحدث ضدهن كانتهاكات لحقوق الإنسان.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد، والجماعات، وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان أو الإعلان) في عام ١٩٩٨ بالتزامن مع مرور خمسين عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبموجب قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٦١/٢٠٠٠ تم إنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمم العام عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ثم تم تعديل تلك الولاية لتكون ولاية مقررة خاصة معنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.<sup>١</sup>

يقوم الإعلان بوضع تصنيف واسع لما يعنيه مصطلح المدافع أو المدافعة عن حقوق الإنسان، إلا أنه يمكن القول بأن المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان هم "أولئك الذين يعملون منفردين أو بالاشتراك مع آخرين، من أجل تعزيز أو حماية حقوق الإنسان".<sup>٢</sup> ويقوم الإعلان في مادته الأولى بإقرار الحق لكل شخص بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي. ويتطرق الإعلان إلى حق الأفراد في التظاهر السلمي وفي تكوين منظمات وروابط وأيضاً في الاتصال بالمنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية، وجميعها تعد آليات تستخدم في الدفاع عن حقوق الإنسان. ينطبق هذا التعريف على أي شخص، إذا، بما فيهم النساء اللواتي يدافعن عن حقوق الإنسان، وإن كان الاعلان يشترط أن يقبل المدافع مبدأين لحمل صفة "المدافع" وهما مبدأ العالمية ومبدأ اللاعنف.<sup>٣</sup>

وقد عرفت الحملة الدولية للمدافعات عن حقوق الإنسان "المدافعات عن حقوق الإنسان" بأنهن "نساء ناشطات في الدفاع عن حقوق الإنسان يُستهدفن بسبب هويتهن، فضلاً عن

بصفة مهنية، ولكن أيضا النساء اللواتي يشاركن بشكل عرضي في مبادرات أو أنشطة مرتبطة بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، وكل من نشط داخل حركات اجتماعية أو سياسية لهذا الهدف. وبهذا ستقدم هذه السلسلة نظرة شاملة عن أسباب اعتبار تلك الفئات كمدافعات عن حقوق الإنسان، إلى جانب النظر في المصاعب التي يتعرضن لها بفئاتهن المختلفة.

وقد اعتمدت هذه الأوراق على منهجية بحث مبنية على معلومات تم جمعها من مصادر متنوعة، وإن كانت عملية توثيق شهادات المدافعات عن طريق المقابلات الميدانية هي من أهم المحاور التي تم الاعتماد عليها لاستيقاق معلومات عن طبيعة التحديات التي تواجهها كل فئة. وفي حين أنه من المستحيل تحديد جميع حالات انتهاك حقوق المدافعات بصورة قاطعة، فإن النماذج المقدمة في هذه السلسلة تكفي لتوفير صورة عامة لسياسات السلطات المصرية واستجاباتهن للانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان. كما أن المدافعات اللاتي تم توثيق شهادتهن لا يعبرن، بتجاربهن، عن جميع المدافعات عن حقوق الإنسان وإنما يمثلن أمثلة لقطاع واسع من النساء اللاتي ينشطن للدفاع عن حقوق الإنسان في مجالات مختلفة.

### الفئات المشمولة في سلسلة الأوراق التعريفية:

تتناول الأوراق الفئات التالية للمدافعات عن حقوق الإنسان: المهنيات (طبيبات، والممرضات، والمعلمات)، والطالبات، والمرشحات الانتخابيات، والناشطات بمنظمات المجتمع المدني، والمتظاهرات، والعاملات (بقطاع الصناعة، وقطاع الزراعة).

ويتفق إدراج تلك الفئات في سلسلة الأوراق التعريفية مع التعريف العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان، حيث نجد أن تعريف "مدافع عن حقوق الإنسان"، الوارد في الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والذي يتضمن كلاً من نادى بحق من الحقوق الإنسانية للأفراد، وكل من نشط داخل حركات اجتماعية أو سياسية لهذا الهدف وكذلك الناشطين داخل منظمات غير حكومية في مجال حقوق الإنسان. وقد ذكرت الممثلة الخاصة للأمم العام عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في تقرير لها في عام ٢٠٠٢ أن الناشطات في النقابات العمالية جزء من فئة المدافعات عن حقوق الإنسان باعتبارهن يدافعن عن حقوق العمال، وكذا الناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة، أو الناشطات في الحركات الطلابية أو الحركات السياسية التي تطالب بالحقوق والحريات كحرية التنظيم والحق في السلامة الجسدية، والدفاع عن الأجور العادلة كحقوق اقتصادية. لذلك، فإن لقب "مدافعات عن حقوق الإنسان" لا ينطبق فقط على النساء اللواتي يعملن في المجال الحقوقي

## الفصل الثالث: العاملات

### ١. قطاع الصناعة

تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص:

(أ) مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى:

١. أجراً منصفاً، ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أي تمييز...

كما تكفل المادة ٨(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الحق في إنشاء والانضمام إلى نقابات. وتعد منظمة العمل الدولية وكالة متخصصة لدى الأمم المتحدة تم إنشاؤها بناء على الحاجة إلى كيان مستقل يضمن أن التنمية الاقتصادية والعولمة لا يتقدما على حساب حقوق الإنسان. وبارتكاز عملها على مبدأ أن استقرار السلام في العمل عنصر لا غني عنه لرخاء العالم، وأسست المنظمة معايير متصلة بحقوق العمال تتضمن الحق في التجمع، والمفاوضة الجماعية، تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة. ولذا يعد النضال من أجل حقوق العمال نضالاً حقوقياً نظراً لأنه يهتم بمجموعة من الحقوق المتضمنة في حقوق الإنسان، وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويعد مجال النضال من أجل حقوق العمال من أبرز مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان الذي كان للعاملات دور متميز فيه.

ويمثل تدني الأجور احد أهم الأسباب التي تدفع العاملين بمجال الصناعة في مصر إلى تنظيم مظاهرات ووقفات احتجاجية. فوفقاً لـ "وداد الدمرداش"،<sup>٩</sup> العاملة بمصنع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى والتي برزت كقيادية عمالية أثناء إضراب عام ٢٠٠٦، قامت

تعد العاملات من الفئات المشمولة تحت مظلة المدافعات عن حقوق الإنسان لمشاركتهن بشكل واضح في محاربة الانتهاكات الحقوقية التي تعرض، وما يزال يتعرض لها، العمال. ولم ينجح النضال من أجل حقوق العمال في تحقيق بعض الانتصارات للعمال فقط، وإنما ساهمت الحركة العمالية أيضاً في تنمية حركة حقوق الإنسان في مصر بشكل عام. وقد كانت إضرابات المحلة عام ٢٠٠٨<sup>٧</sup> من العلامات الفارقة في تاريخ النضال من أجل حقوق العمال والتي ظهر فيها دور العاملات بشكل واضح. وتعد حقوق العمال جزءاً لا يتجزأ من المظلة العامة لحقوق الإنسان؛ فوفقاً للمادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨):

(١) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

(٢) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

(٣) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان [...]

(٤) لكل شخص الحق في أن ينشيء وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته

ووفقاً للمادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (١٩٦٦)<sup>٨</sup>:

طلبهم ببديل غذاء، نظراً للغلاء الشديد، بالرفض. تقول "وداد" أن العمال فوجئوا عند خروجهم من المصنع بمجموعة من الشباب ينظمون مسيرة للتضامن معهم وتفاعلت بتعامل قوات الأمن مع المسيرة، الذي كان عنيفاً جداً، حيث تم استخدام الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين، كما شهدت هي على وقائع دهس لبعض الشباب المشاركين بسيارات الشرطة في المسيرة واستخدام للرصاص الحي من قبل قوات الشرطة ضد المشاركين في المظاهرة. ووجه أحد الضباط تهديداً بالضرب لـ "وداد" إذا لم ترجع إلى بيتها. فلم تستجب لتهديد الضابط وتحدثته أن بضربها. وفي ظل هذا التصعيد، تدخل "صول" شرطة تعرف على وداد وجذب الضابط ليبعده عنها.

وفي حين أن "وداد الدمرداش" تعرضت للتهديد بالضرب، كانت الانتهاكات التي تعرضت لها أمل السعيد،<sup>١٠</sup> العاملة بمصنع الغزل والنسيج بالمحلة وإحدى القيادات العمالية بالمصنع، أكثر عنفاً، وإن تدرج العنف الذي تعرضت له من جزاءات إلى تعد بالضرب والتحرش الجنسي. وكان لأمل دور هام في نجاح الوقفة التي نظمت في أكتوبر ٢٠٠٨ بعد إعلان الجمعية العمومية لشركة الغزل والنسيج بالمحلة عن خسائر تقدر بـ ١٤٤ مليون جنيه، على الرغم من إسقاط ديون على الشركة بما يقرب من مليار جنيه عقب إضراب العمال في ديسمبر ٢٠٠٦، الأمر الذي دفع الحكومة آنذاك لانتداب مفوض عام لتصفية الشركة وبيعها للقطاع الخاص. وكانت "أمل" من أسباب إنجاح الوقفة، حيث ذهبت للعمال بنفسها لتشجيعهم على الانضمام للوقفة. لكنها تفاعلت بتوقيع جزاءات مالية ضدها واستدعاها المفوض العام، عارضاً عليها راتب أكبر إذا توقفت عن دعوة العمال للتظاهر، وهو العرض الذي رفضته. وفي أثناء الوقفة، تعرضت للسباب من أفراد أمن الشركة. وفي اليوم التالي، اعترضها، أثناء دخولها من بوابة المصنع، عاملان (تقول أنهم يتبعون المفوض العام) تعرضوا لها بالسباب وهددوها بالاغتصاب واستطاعوا أن يجردوها من غطاء رأسها

أغلبية الاضرابات والاعتصامات للمطالبة بحقوق العمال المادية، سواء كانت المطالبة بأرباح مستحقة أو المطالبة بأجر عادل. فقد قام اضراب ٤ ديسمبر ٢٠٠٦، على سبيل المثال للمطالبة بتنفيذ قرار رئيس الوزراء السابق رقم ٤٦٧ لسنة ٢٠٠٦، والذي جاء به "يزاد الحد الأقصى لما يخصص للعاملين طبقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه من ١٠٠ جنيه إلى ما يعادل مرتب شهرين من الراتب الأساسي، وذلك اعتباراً من أرباح السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦"، وهو القرار الذي أهملت إدارة مصنع الغزل والنسيج تنفيذه. وقالت "وداد" بان أقصى حوافز كانت تصرف للعمال كانت ٨٩ جنيهًا بينما كان يحصل آخرون على حوافز ٤٠ جنيهًا. وكانت مشاركة العمال قوية في الإضراب هذا العام، حيث وصلت أعداد العمال المشاركة إلى ٢٥ ألف عامل حرصوا خلال الإضراب على ألا تحدث أي أعمال تخريب في المصنع. ونجح الاضراب بالفعل وتمت الاستجابة لطلب العمال. وتقول "وداد" أن العمال ازدادوا حماساً بعد أن رؤوا أن تنظيمهم من الممكن أن ينجح، الأمر الذي ساعدهم على المطالبة بعلاوة في سبتمبر ٢٠٠٧. نظراً لاجتماع ثلاث مناسبات -رمضان، والعيد، وموسم بداية الدراسة- في شهر واحد. وبعدها قوبل الطلب بالرفض، قرر العمال الاعتصام لمدة ٨ أيام كانوا يبيتون فيها بالمصنع على الرغم من صيامهم. أجريت بعدها مفاوضات تم الاتفاق على إثرها على رفع الأرباح السنوية إلى ١٣٥ يوماً. وحتى هذا الاعتصام، تقول وداد أن طريقة التعامل الأمني كانت تنحصر في التهديد والضغط النفسية وبالتعدي اللفظي على العاملات. ففي إضراب ٢٠٠٧، قالت "وداد" أن مخبراً يتبع أمن الدولة حاول فض اعتصام العاملات المشاركات بالترويج لكلام غير لائق (مش كويس) عن سمعتهن، خاصة اللواتي كن يبتن في المصنع.

وقد شهد التعامل الأمني مع الإضرابات العمالية تحولاً جذرياً في عام ٢٠٠٨، حينما أعلن العمال بمصنع الغزل والنسيج بالمحلة عن إضراب يبدأ في ٦ أبريل ٢٠٠٨ بعدما قوبل

فكرة نقل "وداد" للعمل كعاملة نظافة تمثيلاً لفكرة العقاب القائم على النظرة الاجتماعية المهينة لهذه المهنة، الأمر الذي أدركته ووداد، التي صرحت لـ "نظرة" أن النقل كان الهدف منه "إذلالها" وذلك بإجبارها على "مسح الحمامات". كما تم نقل أمل السعيد أيضاً إلى مهنة عاملة نظافة، وكان التعامل المهين بناء على المهنة التي تم نقلها إليها ملاحظ أيضاً في حالة أمل، حيث قالت لها مديرة الحضانة "انتوا هنا عاملات تمسحوا القصاري".

وفي شركة الحناوي للمعسل، كانت القيادة بلا منازع للعاملات، مثل "عائشة أبو صمادة"<sup>١١</sup> التي قالت أن الحقوق المطالب بها كانت حقوق العمال المادية، حيث لم تصرف لهم العلاوات بحجة أن الشركة متعثرة، الأمر الذي لم يصدقه العمال. فلم يضرب العمال في مصنعهم بمدينة دمنهور فقط، بل أتوا للقاهرة ليعتصموا أمام وزارة القوى العاملة والهجرة، وكانت وزيرة القوى العاملة، آنذاك، "عائشة عبد الهادي" في ٢٠٠٦. تذكر "أبو صمادة" أنه في وقت الإضراب أمام وزارة القوى العاملة والهجرة، تم التعدي بالضرب على عدد من العاملات من قبل أفراد من أمن الدولة وتم فصل العديد منهن لمدة ٣ شهور. أما عائشة أبو صمادة، فتم اتهامها من قبل "عائشة عبد الهادي" ومساعدتها "ناهد العشري" بالتحريض على الاعتصام والإضراب وتم تجميد عضويتها في النقابة العامة لكي يتم تسهيل فصلها من قبل صاحب المصنع. وتم فصل عائشة من عملها بالفعل لمدة عامين في عام ٢٠٠٦ لتعود إليه في يوليو ٢٠٠٨. وعادت عائشة أبو صمادة لدورها القيادي في مصنع الحناوي، حيث تشارك في مفاوضات مع إدارة المصنع بشأن المستحقات المالية للعمال.

تتشارك شركة الحناوي للمعسل مع مصنع "كابو" في الاسكندرية (شركة النصر للملابس والمنسوجات) في عامل القيادة النسائية في المطالبة بحقوق العمال، وان كانت "إيمان محمود عبد الحميد شعبان"<sup>١٢</sup> النقابية ونائبة رئيس مجلس إدارة المصنع، ترجع حقيقة أن

(الحجاب) والجاكيت الذي كانت ترتديه. حدث هذا الاعتداء تحت مسمع ومرأى أفراد أمن المصنع، و تعرضت "وداد الدمرداش" في نفس الواقعة للسب والضرب والتهديد باغتصابها أمام زوجها وأولادها. وكرد فعل على الانتهاكات التي واجهتها أمل ووداد، نظماً ووقفاً احتجاجية أمام النقابة الفرعية لمطالبة وزيرة القوى العاملة آنذاك، عائشة عبد الهادي، للتدخل لحل مشاكل عمال المحلة. وفي الوقفة الاحتجاجية، اتجه عناصر من الأمن لزوجي ووداد وأمل يؤكدون لهم أن زوجتيهما تقيمان علاقات جنسية مع عمال المصنع. تتميز الانتهاكات التي واجهتها أمل ووداد بكونها انتهاكات لا تستهدفهن كنساء فقط، ولكن كنساء قيديات. ففي حين أن الانتهاكات التي واجهتها العاملات اللواتي يشاركن في المصانع تنحصر في نعتن بألفاظ نابية، تصاعدت الانتهاكات في التعامل مع أمل ووداد، فتهاجم الأولى ويتم تجريدها من غطاء رأسها والسترة التي ترتديها (الجاكيت)، وتعرض الاثنان لترويج إشاعات بانهما تقيمان علاقات جنسية مع عمال المصنع. ولا تتعرض المدافعات للتمييز وغيره من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان على أساس النوع الاجتماعي فقط، وإنما يتعرضن للتمييز أيضاً بسبب أوضاع مثل الطبقة الاجتماعية. فيتضح تقاطع عاملات النوع الاجتماعي و الطبقة الاجتماعية في حالة ووداد، فعقابها لها على دورها في الاعتصامات والمظاهرات العمالية، تم نقلها في أكتوبر ٢٠٠٨ من عملها في قطاع الإنتاج للعمل كأمينة مكتبة في حضانة الشركة. وبعدها كسبت "وداد" قضية بعودتها إلى وظيفتها الأصلية وقضية أخرى بحقها في العلاوة السنوية، طالبتها الشركة بالعمل كعاملة نظافة. وإمعاناً في فكرة الإهانة كسبيل للعقاب، استخدمت مديرة الحضانة وسكرتيرتها الفاظاً نابية في التعامل مع ووداد ووصل الأمر إلى حد البصق عليها من قبل سكرتيرة الحضانة. ولا يخفى أن تعامل المديرية والسكرتيرة المهين مع ووداد لم ينبعث فقط من أنهم كانوا يتعاملون مع "عاملة نظافة"، وإنما مع عاملة في المقام الأول، المهنة التي يتم النظر إليها بنظرة دونية. وتمثل



بهن. هذا بالإضافة إلى قرار المصنع لإغلاق حضانة الأطفال بالمصنع، لتتعاقد مع مكان آخر دون المستوى. فقد تم إغلاق الحضانة كإجراء تعسفي في أغسطس ٢٠١١، نظراً لاعتصام العمال في الشهر ذاته للمطالبة بالتحقيق في فساد الإدارة، وصرف الأرباح السنوية المتأخرة منذ سنوات، وتعيين العمالة المؤقتة، والتحقق في بيع أراضي الشركة. ويتضح أن الانتهاكات المرتكبة في مصنع كابو ذات طبيعة جندرية نظراً للتكوين النسائي الكبير للعمال، فكاجراء عقابي على الاعتصام، على سبيل المثال، يتم اتخاذ قرار غلق الحضانة، علماً بان هذا الاجراء سيؤثر سلباً على غالبية العاملين في المصنع. تتصدى المدافعات مثل إيمان، إذا، لانتهاكات تحدث في سياق مكان عمل اغلبية عمالته من النساء فتتلون الانتهاكات بطبيعة العاملين فيه.

وتعد العاملات مثل "وداد الدمرداش"، و"أمل السعيد"، و"عائشة أبو صمادة" مدافعات عن حقوق الإنسان، إذا، لدفاعهن عن قطاعهن الخاص بحقوق العمال، فبمطالبتهن بوقف سياسات الخصخصة وتأثير سياسات الدولة على حياتهم، فهم يدافعون عن حق العمال في أجور مرضية وفي حقهن في التظاهر السلمي للمطالبة بحقوقهن، متحدين الاجراءات الأمنية المتعسفة ضد تجمع العمال سلمياً. ويتعرضن في سبيل الدفاع عن حقوق العمال لانتهاكات تتعلق، في المقام الأول بنوعهن الاجتماعي، حيث تتخذ القوات الأمنية منهج الاستفزازات ذات الطبيعة الجنسية، فيتم نعت العاملات اللاتي يبتن في المصنع أثناء الاعتصام بأنهن سيدات "غير محترمات"، على سبيل المثال، للطعن في مصداقيتهن كناشطات. وتمثل الاستفزازات الموجهة ضد الطبيعة الجنسية للعاملات، وللمدافعات عن حقوق الإنسان بصفة عامة، تحدياً كبيراً، حيث يكون من الصعب ضحذ المزاعم المستخدمة والتحيز الكامن بها. وكانت إحدى الاستراتيجيات المستخدمة من قبل "وداد الدمرداش" و"أمل السعيد" أن يحضرن أزواجهن وأولادهن معهن إلى المظاهرات، كما حدث في

العاملات أكثر نشاطاً من العاملين في المصنع إلى أن ثلاثة أرباع العاملين بالمصنع من السيدات، الأمر المتعارف عليه في مصانع المنسوجات. ولإيمان دور واضح في قيادة الإضرابات في مصنع "كابو"، الدور الذي ظهر من أول يوم عمل لها في المصنع، حيث تقول إيمان انها في أول يوم عمل لها عام ٢٠٠٠، دخلت من البوابة المخصصة للإدارة، وفي وقت الخروج، طلب منها الخروج من بوابة العمال. رفضت إيمان الأمر، الذي فسرتة على أنه من الممكن أن يرجع إلى كونها امرأة. تقول إيمان انه، بصورة عامة، فان جميع الانتهاكات التي تحدث ضد العاملين بالمصنع يرجع سببها الاساسي في عدم فهم العمال لحقوقهم. تقول "إيمان" أنها ذهلت، على سبيل المثال، عندما علمت بأن إدارة المصنع كانت تحمل العاملات اللواتي يحصلن على أجازة لرعاية الطفل جميع تكاليف التأمينات، الوضع الذي طالبت "إيمان" بتعديله لانتهاكه للمادة ٧٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨. تقول إيمان أنها "حاربت" لمدة ثلاث سنوات لتفعيل واجب المصنع في تحمل تكاليف التأمينات عن العاملات خلال فترة رعاية الطفل، نظراً لتعسف وزارة القوى العاملة في تسليم الإفادة التي تضمن تنفيذ المصنع للقانون. وواجهت "إيمان" مصاعب كثيرة في دفاعها عن حقوق العمال والعاملات بالمصنع، من تعديت لفظية من قبل رئيس مجلس الإدارة إلى فصلها عن عملها في ١٢ يناير ٢٠١٢ نظراً لتقديمها لشكوى لرئيس الوزراء ضده. ويرجع سبب الشكوى إلى عزم رئيس مجلس الإدارة على تفعيل إغلاق جزئي للمصنع، الأمر الذي كان سيشرد ما يقرب من ١٥٠٠٠ عامل ويسهل من بيع المصنع لمصالح شخصية لصالح رئيس مجلس الإدارة، كما تؤكد إيمان.<sup>١٣</sup>

ويمثل مصنع "كابو" حالة مثيرة للاهتمام، نظراً لأن الانتهاكات التي تحدث من قبل الإدارة ترتبط بالعدد الكبير من العاملات في المصنع. فوفقاً لإيمان، فإن العديد من الشكاوى التي تطالب الإدارة بالبت فيها تتعلق باتهامات العاملات لرؤساهن بالتحرش اللفظي والجسدي

وفي حالة المدافعات عن حقوق الإنسان، فليس من الضرورة ان تكون الانتهاكات التي يتعرضن لها مرتبطة بنوعهن الإجتماعي؛ فحتى وإن لم تكن كذلك، فإنه قد يكون لها عواقب قائمة على النوع الإجتماعي. فعلى سبيل المثال، حضرت "وداد الدمرداش" نقابا بين "حسين مجاور"، رئيس اتحاد عمال مصر السابق، وعدد من القيادات العمالية- ١٣ من بينهم ٣ سيدات، في ديسمبر ٢٠٠٦، بخصوص رفع حوافز الأرباح. تقول وداد أن القيادات العمالية و"حسين مجاور" كانوا مندهشين من وجودها ووجود السيدات الثلاثة في التفاوض، نظراً لأن الوجود الرجالي هو الغالب على هذه الاجتماعات. ومن بين العاملات الحاضرات، كانت إحداهن زوجة وكيل نيابة. تقول وداد أنه تم الضغط عليه لاحقا، الأمر الذي دفعه لإجبار زوجته على التخلي عن وظيفتها. تشير قصة هذه السيدة- التي رفضت وداد الإفصاح عن هويتها نظرا لتعرضها لمصاعب كثيرة، وفقا لوداد- إلى حقيقة أن عواقب المشاركة في المجال العام لا تقتصر فقط على انتهاكات مرتبطة بالنوع الاجتماعي، كالترش الجنسي أو استخدام أفكار سلبية عن الطبيعة الجنسية، وإنما يكون لهذا الاشتراك، في بعض الأحيان، عواقب قائمة على كونها امرأة، في حالة اعتصامات المحلة، زوجة فرض عليها تنفيذ أمر زوجها. تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان العاملات في مجال الصناعة لعدة انتهاكات تتشكل وفقا، ليس فقط لنوعهن الاجتماعي، ولكن وفقا أيضا لطبقتهن الاجتماعية، لكونهن قيادات عماليات، وتختلف الانتهاكات أيضا وفقا للسياق ولطبيعة المكان الذي يعملن به، الأمر الذي يجعل الكفاح العمالي النسائي، ليس فقط عاملا هاما في المحاربة من أجل حقوق العمال، ولكن يجعله أيضا تجربة معقدة تتشكل فيها الانتهاكات وفقا لعوامل متغيرة.

المظاهرة التي تم تنظيمها أمام وزارة القوى العاملة للاحتجاج على الاعتداء الجنسي الذي وقع ضد أمل ووداد في ديسمبر ٢٠٠٩. ويعد إحضار العائلة إلى المظاهرة واحدة من طرق سد الطريق على الجهات الأمنية لنعت العاملات بأنهن سيدات غير محترمت، حيث يمثل وجود أفراد العائلة شرعية لتظاهرن. ومن المهم الإشارة إلى أن وجود الأزواج والأبناء لم يمثل استراتيجية ناجحة بالكامل ضد الانتهاكات، حيث لجأ الأفراد التابعين للأمن إلى استخدام وجود الأزواج للترويج بأن زوجاتهن يقمن بعلاقات جنسية مع العاملين في المصنع. ويشكل استخدام هذا النوع من الاتهامات، ليس اتهامها بوجه ضد وداد وأمل كمدافعات عن حقوق الإنسان فقط، وإنما تشكل طبيعة مهنتهن عاملاً هاماً في اختيار أسلوب الانتهاكات المتبع. فلكونهن نساء ينتمين إلى مهنة يحتكّن فيها بالرجال، وبيئتين في اعتصامات يشارك فيها عمال من الرجال، يكون من السهل نسبياً التشكيك في أخلاقهن.

ولا تواجه المدافعات من العاملات في مجال الصناعة انتهاكات من قبل الجهات الأمنية فقط، وإنما من قبل إدارات المصانع التي يعملون بها. وتتشارك قوات الأمن وإدارات المصانع التي توظف الأغلبية من العاملات في انتهاكهن لانتهاكات مبنية على النوع الاجتماعي (الجنس) في المقام الأول. ففي حين أن الانتهاكات غالبا ما تكون عامة في المصانع التي توظف عمالا وعاملات بدرجات متقاربة فننتقص من حقوق العاملين والعاملات، مثل عدم دفع الأرباح المستحقة، على سبيل المثال. ولكن في أحيان أخرى، تفصل الانتهاكات لتتطبق على العاملات فقط، الأمر المتبع في المصانع التي تكون النساء النسبة الأكبر من العاملين بها، فنتوجه الانتهاكات نحو إغلاق الحضانات أو إجبار العاملات على دفع التأمينات الخاصة بهن في فترة أجازة رعاية الطفل. وتتوجه طاقة المدافعات عن حقوق الإنسان في هذه الحالة إلى الدفاع ليس فقط عن حقوق العمال بصفة عامة، ولكن للدفاع عن حقوق العاملات بصفة رئيسية.

## ٢. قطاع الزراعة

تمثل شاهدة مقلد،<sup>١٤</sup> الملقبة ب"أم الفلاحين"، رمزا هاما للنضال من أجل حقوق الفلاحين، حيث انضمت للاتحاد القومي للثورة الذي كان تنظيمياً شعبياً يهدف للإبلاغ عن أراضي الإقطاعيين المتهربين من قانون الإصلاح الزراعي واسترداد الجمعية التعاونية من أيدي الإقطاع. وكان لمقلد دور هام فيما تسميه هي بـ"معركة كمشيش"، إحدى قرى مركز تلا التابع لمحافظة المنوفية، حيث كان الصراع بين فلاحي القرية وعائلة الفقي الإقطاعية، الذي وصل إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين. وتم اختيار مقلد كأحدى قيادات الاتحاد من قبل الفلاحين في عام ١٩٥٨، التي كانت مهمتها فضح تهرب أسرة الفقي من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في كمشيش. وفي ١٩٦٠، حقق الاتحاد أولى مكاسبه بعد أن تم إثبات تهرب أسرة الفقي من قانون الإصلاح الزراعي وتم توزيع الأراضي المغتصبة على ١٩٩ فلاحاً.

وتمثل الأرض موضوعاً للصراعات بسبب قيمتها التبادلية، خاصة الأرض الزراعية. وتساهم سياسات الدولة في التقليل من أسباب الرزق للأشخاص المعتمدين على الأرض، وخاصة سياسات الخصخصة التي ساهمت في نزع ملكية الفلاحين للأراضي وتركيزها في أيدي عدد قليل من الأفراد. وتقول "مقلد" أن من أبرز هذه القوانين في مصر هو قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ٩٦ لعام ١٩٩٢. فبينما كان المستأجر يعتبر أن استمراره في زراعة الأرض التي يستأجرها مسألة مضمونة وأبدية، الأمر الذي كرسه قانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٢، أو قانون الإصلاح الزراعي. جاء قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ليحدث تحولاً جذرياً في حياة المستأجرين، وهم أساساً من صغار وفقراء الفلاحين، حيث ترك تحديد القيمة الإيجارية للعرض والطلب بعد أن كان القانون القديم يحدد هذه القيمة على أن تكون ٧ أمثال ضريبة الأرض. كما سمح قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بإمكانية طرد المستأجرين من الأرض في أي وقت بعد أن كان ذلك غير

وارد في قانون الإصلاح الزراعي. وتضمن القانون أنه خلال الفترة الانتقالية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ يتم رفع الإيجار إلى ٢٢ مثل الضريبة، أي من ١٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه. وفي نهاية السنوات الخمس تنتهي كافة عقود الإيجار دون أي تعويض، ويتم إعادة الأرض للمالك. وبلغ عدد المستأجرين وقت إصدار القانون نحو ٩٠٤ ألف مستأجر، أي ٣١.١% من عدد حائزي الأراضي الزراعية. ومن ثم فقد كان متوقفاً أن يتأثر بالقانون نحو خمسة ملايين شخص، هم المستأجرون وأسرهم. ومع تنفيذ القانون، تم تشريد مئات الألوف من مستأجري جميع أنواع الأرض الزراعية.

ووفقاً لـ "شاهدة مقلد"، فإن الفلاحات المصريات لم يكن لهن نشاط يذكر في المجال العام حتى جاء تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، الصادر عام ١٩٧٥، حيث كانت الفلاحات في الصفوف الأمامية لمقاومة القوات الأمنية التي سعت لإجلائهن وأسرهن من الأراضي التي كانوا يستأجروها. ووفقاً لـ "مقلد" فإن الفلاحات كانوا دائماً أكثر نشاطاً في الدفاع عن الأرض من أزواجهن وأقاربهن. فمع محاولات القوات الأمنية لإجلاء الفلاحين وأسرهم، تقول "مقلد" أن الفلاحين يكونون على استعداد أكبر من زوجاتهم، اللواتي يقطن معهن على الأرض، في الانسحاب. وترجع مقلد مقاومة الفلاحات لمحاولات الإخلاء القسرية للعادات والتقاليد التي تجعل الفلاحة دائماً متمسكة بالأرض لأنها ترى فيها مصدر الرزق والحياة لها ولأولادها. وكان نظام الرئيس السابق "حسني مبارك" يلجأ إلى العنف لضمان تنفيذ القانون الجديد. ففي عام ١٩٩٧ كان هناك أكثر من ١٠٠ قتيل من الفلاحين وأكثر من ١٠٠٠ مصاب؛ وخلال أعوام ١٩٩٨/١٩٩٩ أدى العنف إلى وفاة ٨٧ من الفلاحين و٥٤٥ من المصابين وتم إلقاء القبض على ٧٩٨ شخصاً منهم؛ وإلى وفاة ٣٤ شخصاً في عام ٢٠٠٠ وإصابة ١٩٥؛ ومقتل ٣٠ وإصابة ٢١٥ شخصاً في ٢٠٠٣.<sup>١٥</sup>

مركز دمنهور حيث عذبت ليوم كامل ثم أطلق سراحها في صباح الاثنين ١٤/٣/٢٠٠٥. وفي مساء نفس اليوم أصيبت "نفيسة" بالشلل وتم نقلها إلى المستشفى حيث فارقت الحياة.<sup>١٦</sup> وفي ٢٢ مارس ٢٠٠٥ قام المقرر الخاص بشأن الإعدام خارج نطاق القانون والمقرر الخاص بشأن التعذيب والمقررة الخاصة بشأن العنف ضد المرأة بإرسال خطاب مشترك إلى الحكومة المصرية حول أحداث قرية سراندو التي أدت إلى وفاة نفيسة المراكبي. وفي ٦ إبريل ٢٠٠٥، قدمت الحكومة ردها إلى الأمم المتحدة والذي جاء فيه أن النيابة أمرت بتسريح الجثة بمعرفة لجنة طبية ثلاثية لم تجد أي آثار لإصابات أو عنف جنائي أو مقاومة.<sup>١٧</sup>

ووفقاً لـ "مقلد"، لم يكن الاعتداء على فلاحات "سراندو" حالة فردية من التعدي، حيث تكررت المأساة في واقعة شهيرة في العمرية بمحافظة البحيرة في ٢٠١٠. وتعود وقائع قضية العمرية إلى عام ٢٠٠٠ حين قام عدد من الفلاحين بشراء خمسة أفدنة وعشرين قيراطاً من "أحمد حلمي نوار" بعقود صحيحة ومسجلة. وفي ٢٠١٠ قام العميد طارق هيكل، ضابط أمن الدولة بالبحيرة، بشراء نفس قطعة الأرض من شخص آخر من نفس العائلة رغم أن الأرض مسجلة باسم من اشتراها من الفلاحين. وحين رفض الفلاحون إخلاء أرضهم، داهمت قوة من مباحث مركز دمنهور، في ٧ يونيو ٢٠١٠، بقيادة ضابط المباحث العقيد "محمد البدر اوي" و"طارق لبيب"، داهمت منازل القرية واعتدت على النساء بالضرب المبرح والألفاظ البذيئة. وكان رجال القرية اختفوا عن الأعين حتى لا يتم إجبارهم على التوقيع على تنازل عن الأرض لهيكل. وفقاً لشهادة "سلوى محمد حمدي" التي سجلها مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، فإن السبب وراء اقتحام المباحث

وتشير "مقلد" إلى قضية "سراندو"، التي تعد من أبرز الانتهاكات التي تعرضت لها الفلاحات خلال عملية الاخلاء القسري لأراض يحوزها فلاحون من قرية سراندو التابعة لمركز دمنهور/ بحيرة. تتلخص أحداث الواقعة في قيام الإقطاعي السابق "صلاح نوار" بتزوير أوراق حيازة لأراض يحوزها فلاحون منذ أكثر من ثلاثين عاماً بمقتضى عقود رسمية بينهم وبين هيئة الإصلاح الزراعي من القرية ثم توجه إلى القرية ومعه عدد من أفراد عائلته والعديد من العناصر المسلحة بقصد الاستيلاء على أراضي الفلاحين. و تصدى لهذا العدوان كل أهالي قرية "سراندو" من رجال ونساء في اشتباكات أدت إلى وفاة ابن عم الإقطاعي "صلاح نوار" وإصابته هو نفسه، والعديد من رجاله. وفي ٤ مارس ٢٠٠٥، قامت قوة من الشرطة يقودها العقيد "محمد عمار" بمهاجمة القرية واقتحام المنازل واعتقال ٧ رجال وتم اتهامهم استناداً إلى تقرير الضابط "عمار" بسرقة محاصيل "نوار" ومنعه من زيارة أرضه. وفي اليوم التالي، هجم على القرية عدد كبير من الرجال المسلحين بالبنادق والسيوف يقودهم أعضاء من أسرة نوار، ووبدأوا بإتلاف المحاصيل بالاستعانة بشاحنات وجرات. وتقول مقلد بأن الكثير من رجال القرية فروا مع هجوم المسلحين، في حين تبقى في الأرض النساء وعدد من الرجال الذين قاوموا المسلحين واجبروهم على الفرار، متسببين في مقتل إحدى المسلحين في الاشتباكات. وبعد هروب المسلحين، هرب الرجال الباقون في القرية خوفاً من العقاب، تاركين نساء القرية لحماية الأرض، فتم اعتقال ١٣ سيدة من القرية في ١٣ مارس وتعمدت قوات الشرطة إهانتهن، حيث تم ربطهن بواسطة ضفائرهن إضافةً إلى تقييد الأيدي، وفي بعض الحالات تم ضربهن على الوجه بالأحذية. وكان من بين السيدات المقبوض عليهن "نفيسة المراكبي"، عاماً، ٣٨ إحدى فلاحات "سراندو"، التي نزع نقابها وتحرش بها عساكر من الشرطة جنسياً. كما تم اقتيادها إلى

بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في عدم التمييز.<sup>٢١</sup> تم الاعتراف بالحق في السكن اللائق في الفقرة ١ من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتكون الفلاحات في هذه الحالة عرضة لانتهاكات جسيمة نظرا لاستماتتهن في الدفاع عن حقهن وحق عائلتهن في سكن وزراعة الاراضي، حيث ترى الفلاحات بصورة خاصة، وفقا لـ "مقلد"، ان الأرض هي شريان الحياة. وفي حين أن مشاركة الفلاحات في الدفاع عن حقوق الفلاحين بامتلاك الأرض كات تمثل الحالة الوحيدة لمشاركة الفلاحات في المجال العام، وفقا لمقلد، فقد شهد نوع مشاركة الفلاحات تحولاً كبيراً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أطاحت بحكم الرئيس السابق "حسني مبارك". فمع الإحساس بقدر من الحرية، استطاعت "شاهنדה مقلد" أن تعلن أخيراً عن قيام اتحاد الفلاحين المصريين الذي أصبح الممثل الوحيد لفلاحي وتعاوني مصر سواءً في اتحاد الفلاحين العرب أو الإتحاد الدولي لنقابات عمال الزراعة والغابات، وتم إشراره في ٣٠ أبريل ٢٠١١. ويسعى الاتحاد لضم صغار الفلاحين ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل، والذين يشكلون ٩٤٪ من الفلاحين في مصر، وفقاً لمقلد، ولذلك تم تخصيص نسبة ٧٥٪ من عضوية الاتحاد لهم، بينما تم السماح أيضاً لمن يتجاوز هذه الملكية بنسبة ٢٥٪ من العضوية. كما تم انشاء أول نقابة للنساء العاملات في قطاع الزراعة في مصر بمبادرة من عدد من النساء بقرية "وردان" التابعة لمركز إمبابة. ويلاحظ ان القانون المصري كان يستبعد هذه الفئة من أي شكل من أشكال الحماية. على سبيل المثال، حرم القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ النساء العاملات في الفلاحة، وفقاً للمادة ٩٧، من شمولهن بمظلة القانون، الأمر الذي يعد انتهاكاً للمرأة العاملة في قطاع الزراعة التي لا تتم مساواتها بمثيلتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

للمنازل إنهم "كانوا عايزين العقود والأوراق اللي اشترينا بيها الأرض وعايزين يخوفوا الرجال باللي بيجرى للحریم".<sup>١٨</sup>

وفي اليوم التالي، قامت مجموعة من مباحث مركز دمنهور بقيادة الضابط "أمير السعدني" بمداهمة الأرض، مزودة بجرارين زراعيين، وإتلاف ما بها من زراعة بهدف تغيير معالم الأرض والإدعاء بوضع يد رئيس مباحث أمن الدولة بالبحيرة عليها. وتم أثناء الاعتداء القبض على ١٨ فلاحاً ممن قاوموا محاولات إتلاف المحاصيل للاستيلاء على الأرض. ووفقاً لشهادة "صالحة عبد الله عبد القوي" لمركز النديم:

مسكونا وجرجرونا. اللي اتجرجر على الأرض كان بتاع ١٥ واحدة، وجوا عربيات البوكس [...] راحوا بينا على بُعد فدانين<sup>١٩</sup>.

و في ٨ يونيو ٢٠١٠، أحالت نيابة أمن الدولة العليا طوارئ ١٩ فلاحاً و ٧ فلاحات لمحكمة أمن الدولة العليا طوارئ بتهم الإتلاف، والتجمهر، والضرب، والحرق العمد ضد عائلة وممتلكات "صلاح نوار". وبعد الحكم ببراءة جميع النساء و ١٤ من الفلاحين الرجال في جلسة ١٩ مارس ٢٠٠٧، رفض الحاكم العسكري التصديق على الحكم وقرر إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى.<sup>٢٠</sup> وفي ١٦ يونيو ٢٠٠٨، حكم ببراءة كل النساء المتهمات في القضية.

يتضح، إذن، أن الانتهاكات التي تواجهها فلاحات مصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدفاعهن عن حقوقهن في الأرض. وتعد إمكانية حيازة الأرض والحصول على الماء وغيره من الموارد الطبيعية إحدى أوجه الحق في السكن اللائق، ووفقاً لدراسة أعدها المقرر الخاص المعني

## الهوامش

- <sup>١</sup> وفقاً لتعريف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: فإن المقررين الخاصين هم: "خبراء يعهد لهم ولاية الدراسة والرصد وإسداء المشورة وتقديم التقارير العامة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في بلدان محددة، أو بالمواضيع الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويتمحور عمل المقرر الخاص عادة حول الأنشطة التالية: موافاة لجنة حقوق الإنسان بالتقارير المواضيعية (وتقديم بعضها إلى الجمعية العامة أيضاً) خلال دورتها السنوية؛ والقيام بزيارات قطرية وموافاة اللجنة في دورتها السنوية بتقارير هذه الزيارات، تكون في شكل إضافات ملحقاً بالتقارير المواضيعية؛ وإرسال البلاغات المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (النداءات العاجلة ورسائل الادعاء) إلى الحكومات المعنية؛ وإصدار النشرات الصحفية المتعلقة بمسائل محددة مثيرة للقلق العميق." مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، <http://www.ohchr.org/english/bodies/chr/special/Arabicpdf.pdf>
- <sup>٢</sup> الأمم المتحدة، صحيفة الوقائع رقم ٢٩ "المدافعون عن حقوق الإنسان: حماية حق الدفاع عن حقوق الإنسان"، ص ٧
- <sup>٣</sup> الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان: دليل موجز، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، (ISHR)، ص ٤.
- <sup>٤</sup> تقرير مقدم من السيدة هينا جيلاني، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان للدورة الثامنة والخمسون للجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ (E/CN.٤/٢٠٠٢/١٠٦)
- <sup>٥</sup> نظرة للدراسات النسوية، "استمرار الانتهاكات: سياسة الجيش تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان"، ديسمبر ٢٠١١
- <sup>٦</sup> Human Rights Defenders: Protecting the Right to Defend Human Rights, Fact Sheet No. ٢٩p.
- <sup>٧</sup> لمعرفة المزيد من المعلومات عن إضرابات عمال المحلة، برجاء الرجوع إلى "حكاية عمال غزل المحلة"، مركز الدراسات الإشتراكية، أكتوبر ١٠، ٢٠٠٩، <http://www.e-socialists.net/node/٤٥٨٩>
- <sup>٨</sup> صدقت مصر على من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٩٨٢
- <sup>٩</sup> تم إجراء المقابلة، عن طريق الهاتف، في ١٢ ديسمبر ٢٠١١.
- <sup>١٠</sup> تم إجراء المقابلة، عن طريق الهاتف، في ١٦ ديسمبر ٢٠١١.
- <sup>١١</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ١٢ مارس ٢٠١٢.
- <sup>١٢</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ١٢ مارس ٢٠١٢.
- <sup>١٣</sup> لم يستطع باحثو برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان من إيجاد مصدر معلومات آخر يؤكد زعم إيمان بأن الهدف من وراء الإغلاق الجزئي للمصنع كان خدمة مصالح رئيس مجلس الإدارة الشخصية.
- <sup>١٤</sup> تم إجراء المقابلة في ١٢ ديسمبر ٢٠١١، في القاهرة.
- <sup>١٥</sup> مركز الأرض لحقوق الإنسان - "فقد الأرض الزراعية والعنف في الريف المصري" <http://www.lchr-eg.org/٦٦/٦٦-٢٦.htm>
- <sup>١٦</sup> عفواً... سيادة النائب العام "تقارير أخرى توثق أحداث قرية سراندو وتحذر من وقوع الكارثة من بداية يناير ٢٠٠٥" مركز الأرض لدراسات حقوق الإنسان، <http://www.lchr-eg.org/٨٨/٨٨-١٦.htm>
- <sup>١٧</sup> "مقتل نفيسة المراكبي"، تقرير المقرر الخاص بشأن الإعدام خارج نطاق القانون، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، <http://eipr.org/report/٢٠١٠/٠٥/٠٦/٨٢٦/٨٢٧>
- <sup>١٨</sup> "سراندو جديدة في العمرية"، مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، ٢٤ يونيو ٢٠١٠، <https://alnadeem.org/ar/node/٢٩٤>
- <sup>١٩</sup> نفس المصدر أعلاه
- <sup>٢٠</sup> "أخيراً.. المحكمة العسكرية العليا تقبل طعن فلاحى العمرية"، تضامن، <http://tadamon.katib.org/٢٠١٢/٠١/٠٣/أخيراً-المحكمة-العس-العليا-كربية-العس-المحكمة-أخيراً>
- <sup>٢١</sup> صحائف وقائع عن مفوضية حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة، ٩، [http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FS٢١\\_rev\\_١\\_Housing\\_ar.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FS٢١_rev_١_Housing_ar.pdf)